

تحرك عاجل

فقدان الاتصال مع صحفية محتجزة

سمحت سلطات سجن القناطر، بدءًا من 12 أبريل/نيسان 2020، لمعظم السجناء بتلقي الملابس والأطعمة والمطهرات والرسائل ووجبة ساخنة من ذويهم أسبوعيًا، بعدما علّقت زيارات السجن في مارس/آذار 2020. ورغم هذا، لم يُسمح للصحفية سلافة مجدي، التي اعتُقلت تعسفيًا، بالحصول على الأغراض التي أرسلتها أسرته لها حتى 29 أبريل/نيسان 2020. كما لم تتلق أسرته أي مكالمة أو رسالة منها حتى الآن، ما أثار بواعث قلق بشأن سلامتها وسط التفشي المحتمل لفيروس "كوفيد-19" داخل السجن.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: [@EgyptJustice](https://twitter.com/EgyptJustice)

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 10 مارس/آذار 2020، علّقت السلطات المصرية جميع الزيارات إلى السجون، كتدبير وقائي لمنع انتشار فيروس "كوفيد-19"، لكنها لم توفر وسائل بديلة ومنتظمة للتواصل بين المحتجزين وأسرهم ومحاميهم، مثل المكالمات الهاتفية نصف الشهرية، كما هو منصوص عليه في القانون المصري.

ومنعت سلطات سجن النساء بالقناطر والدة سلافة مجدي من إرسال المال والطعام والمطهرات لابنتها، في 16 أبريل/نيسان 2020، بينما أُتيح لغالبية السجناء الآخرين تلقي الأغراض نفسها من ذويهم منذ 12 أبريل/نيسان 2020. كما سُمح لبعض النزلاء بتبادل رسائل مكتوبة مع ذويهم، لكن لم يُسمح بذلك لجميعهم.

وتساور أسرة سلافة بواعث القلق إزاء امكانية أن ابنتهم تواجه إجراءات تأديبية؛ إذ تمنع سلطات السجن المحتجزين بالزنازين التأديبية من تلقي زيارات من أسرهم أو تلقي الأغراض التي يرسلونها إليهم. بيد أنه سُمح أخيراً لأسرتها، في 29 أبريل/نيسان 2020، بإرسال الطعام ومنتجات النظافة إليها، لكن القلق لا يزال يساورهم بشأن سلامتها؛ إذ لم يتلقوا منها أي رسائل.

كما يحصل الصحفيان حسام السيد ومحمد صلاح، المحتجزان في سجن تحقيق طرة، على الأغراض الأساسية التي ترسلها لهما أسرتهما أسبوعياً منذ 12 أبريل/نيسان 2020. كما سُمح لهما بتلقي رسائل أسرتهما، لكن لم يُتِح لهما إرسال أي رسائل.

وتعتبر منظمة العفو الدولية سلافة وحسام ومحمد سجناء رأي اعتُقلوا لمجرد ممارستهم عملهم المشروع كصحفيين، ولدفاعهم عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن ثمّ، نحثكم على أن تُفرجوا عن سلافة وحسام ومحمد، فوراً ودون قيد أو شرط. كما نهيب بكم أن تعملوا أيضاً على أن تُتاح لهم وسائل التواصل مع أسرهم ومحاميهم بانتظام، ريثما يُفرج عنهم. وأخيراً،

نحث السلطات المصرية على أن تُفرج، فوراً ودون قيد أو شرط، عن جميع من اعتُقلوا مجرد ممارستهم عملهم الصحفي أو لإعرابهم عن آرائهم بسلمية، وعلى أن تتخذ التدابير لحماية صحة جميع السجناء، في ظل تفشي وباء فيروس "كوفيد-19".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح صحفيون مستقلون يعملون لدى وسائل إعلامية مختلفة. كما أن سلافة وحسام متزوجان ولديهما طفل يبلغ من العمر سبعة أعوام. وترى منظمة العفو الدولية أن احتجاز الثلاثة لم يأت سوى بسبب كتاباتهم وأنشطتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الدفاع عن سجناء الرأي وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينهم صديقتهم الصحفية والناشطة [إسراء عبد الفتاح](#)، والتي هي أيضاً محتجزة.

وتواجه سلافة مجدي ومحمد صلاح تهمةين ملفقتين بـ "الانضمام لجماعة إرهابية" ونشر أخبار كاذبة، فيما اتهم حسام السيد بـ "العضوية في جماعة إرهابية"، في إطار القضية رقم 488 لعام 2019، المتعلقة باحتجاجات مناهضة للحكومة في مارس/آذار 2019. وظلوا محتجزين منذ 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. ومنذ 15 مارس/آذار 2020، علقت وزارة العدل المصرية جميع جلسات المحاكم، كتدبير لمنع تفشي فيروس "كوفيد-19". وبالتالي، لا يُنقل المحتجزون، بمن فيهم سلافة ومحمد وحسام، لحضور جلسات محاكمتهم أو جلسات تجديد حبسهم.

ومنذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم، حجبت السلطات تعسفياً مئات المواقع الإلكترونية، والمواقع الإخبارية، وداهمت وأغلقت ما لا يقل عن تسعة وسائل إعلامية، واعتقلت العشرات من الصحفيين تعسفياً. وتعلم المنظمة بأن هناك ما لا يقل عن 37 صحفياً رهن الاحتجاز، في وقت كتابة هذه الوثيقة؛ لمجرد ممارستهم عملهم المشروع أو لتعبيرهم عن آرائهم عبر منصاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي. ومن بين هؤلاء 20 صحفياً على الأقل، لم يُعتقلوا سوى بسبب عملهم الذي اشتمل على إجراء التحقيقات الصحفية، أو نشر القصص الإخبارية، أو تغطية الاحتجاجات المعارضة للحكومة.

وجاء اعتقال سلافة وحسام ومحمد في سياق أكبر حملة قمعية ضد الأصوات المعارضة منذ 2014، شُنت بعد اندلاع احتجاجات سبتمبر/أيلول 2019، وكذلك بعد يومين من مداومة مقر موقع "مدى مصر" المستقل.

واندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. وجاءت الاحتجاجات بعد مقاطع فيديو

لمحمد علي، مقاول سابق كان يعمل مع الجيش، على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة. كما وثقت منظمة العفو الدولية اعتقالات واسعة قامت بها قوات الأمن المصرية لمحتجين سلميين وصحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية؛ لإسكات أصوات المنتقدين وردع محاولات لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. وبحسب ما ذكره محامون حقوقيون مصريون، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 4000 شخص؛ بسبب الاشتباه في اشتراكهم أو تأييدهم للاحتجاجات. وأمرت السلطات بالحبس الاحتياطي لـ 3715 شخصًا على الأقل، إلى حين استكمال التحقيقات بشأن تهم تتعلق بـ"الإرهاب"، في إطار ما اعتُبر أكبر تحقيق جنائي يأتي على خلفية احتجاجات في تاريخ مصر.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 15 يونيو/حزيران 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سلافة مجدي (صيغ المؤنث)، وحسام السيد (صيغ المذكر)، ومحمد صلاح (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1602/2019/ar/>